مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الإنزال البحري في هرمز
الجدوى وحدود التوظيف الاستراتيجي

اللواء البحري الركن (م) عبدالله بن جابر الزايدي

مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية . مركز الخليج للأبحاث

الإنزال البحري في هرمز
الجدوى وحدود التوظيف الاستراتيجي
مصادر مفتوحة (OSINT)
٢٠ مارس ٢٠٢٦

المقدمة

يُطرح الانزال البحري، في الحسابات الاستراتيجية للدول الكبرى، بوصفه وسيلة استثنائية لا تُستخدم إلا عندما تتراجع فاعلية الوسائط الأقل كُلفة في ضبط الممرات الحيوية واستعادة أمنها. وتزداد حساسية هذا الخيار في مسرح مثل مضيق هرمز، لأن المسألة فيه لا تتعلق بالملاحة وحدها، بل بما يمنحه المضيق من قدرة على تعطيل التدفقات، ورفع كُلفة العبور، وتوسيع أثر الأزمة من المجال البحري إلى الطاقة والأسواق والتوازنات الاقليمية.

ومن ثم، فإن تقدير هذا الاحتمال في هرمز لا يبدأ من سؤال القُدرة على التنفيذ العسكري، بل من سؤال الجدوى: هل يحقق التدخل المباشر أثراً واضحاً في خفض التهديد وتأمين العبور، أم يفتح مساراً تصعيدياً تفوق كُلفته الغاية الاستراتيجية المقصودة؟ وعليه فإن هذا التقرير لا يُناقش الانزال البحري من حيث المبدأ، بل يقدّر حدود جدواه وإمكانية توظيفه في بيئة مركّبة وسريعة التصعيد.

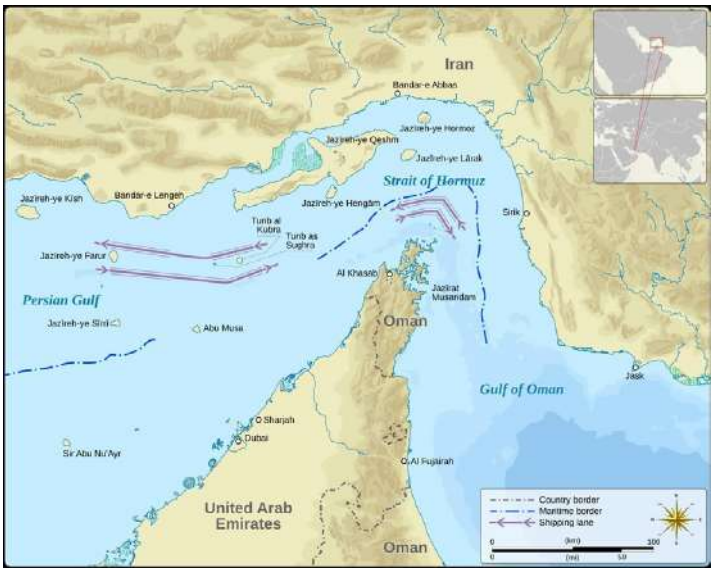

١. محددات ترجيح الانزال البحري في المرحلة الراهنة.

لا يُصبح الانزال البحري خياراً مطروحاً لمجرد وجود قوة واجب الإنزال في المسرح، ولا لمجرد استكمال التمهيد الجوي-البحري وعزل منطقة الهدف عملياتياً. إنما يُطرح فقط عندما يتبين أن اعمال التحييد الجوي والبحري من خارج منطقة الهدف، وإجراءات المرافقة والحماية، لم تعد كافية لخفض التهديد إلى مستوى يسمح بعبور آمن ومستقر. عند تلك النقطة ينتقل الخيار البرمائي من أداة ردع واحتياط عملياتي إلى أداة معالجة مباشرة للعُقد الساحلية أو على الجُزُر التي يتعذر تحييدها بوسائط البحر والجو وحدها.

غير أن هذا الانتقال لا يكون مبرراً إلا إذا توافرت جملة من المحددات المتزامنة ، تجعل اللجوء إليه ضرورياً. منها :

- أن يكون أي تحرك عسكري لغرض الانزال قابلاً للتبرير على المستوى السياسي بوصفه إجراء محدود لإعادة أمن الملاحة، لا خطوة تقود إلى توسيع نطاق الحرب.
- أن يثبت عملياً أن الجهد البحري والجوي، وإجراءات الحماية، وترتيبات المرافقة، لم تعد كافية لإعادة فرض أمن العبور بصورة مستقرة.
- أن يكون الهدف واضح ومحدد وقابل للعزل والمعالجة ضمن زمن محدود، من دون أن يؤدي التعامل معه إلى توسيع غير منضبط للمواجهة.
- أن تتوافر صوره استخبارية دقيقة عن الهدف. ومحاور الاقتراب إليه، والتهديدات والمخاطر المحيطة به.
- أن تكون محاور الاقتراب إلى الهدف المحدد مؤمّنة بالقدر الذي يسمح بعبور قوة الواجب وتأمين حركتها المنظمة، بما يشمل معالجة الألغام والموانع البحرية وعند منطقة الهدف.
- أن يكون مصدر التهديد قائماً على عُقد ساحليه أو على الجُزُر، ولا يمكن تحييدها إلا بالفعل البرمائي المباشر.

سفينة الانزال USS Tripoli

وفي ضوء المعطيات الحالية، لا يبدو الإنزال البحري هو الاحتمال الأرجح، فحتى مع ارتفاع الجاهزية وتحرك منصات وقوات أمريكية إضافية للمنطقة، ومنها USS Tripoli ووحدة المشاة البحرية 31st Marine Expeditionary Unit تبقى بيئة التهديد في هرمز بعيدة عن كونها بيئة منخفضة المخاطر. إذ تظل الألغام البحرية، والمسيرات الجوية، والوسائط البحرية غير المأهولة، والزوارق السريعة، والتهديدات الساحلية وضيق المسرح عوامل تفرض كُلفة مرتفعة على أي تصور للعبور. وتشير التقارير المفتوحة إلى أن الإدارة الامريكية تدرس ارسال تعزيزات عسكرية إضافية لتحتفظ بخيارات اوسع، من دون أن يعني ذلك اتخاذ قرار بعمل برمائي واسع أو وشيك. ومن ثم، فإن التقدير الأكثر انضباطاً في المرحلة الحالية هو أن خيار الانزال البحري يظل حاضراً في الحسابات بوصفه احتمالاً احتياطياً، لكنه لم يرتق بعد إلى مرتبة الخيار الأرجح، لأن شروطه السياسية والعملياتية ما تزال أعلى كُلفة من البدائل الحالية.

٢. الإطار التحالفي والتوجيهات المبدئية الحاكمة للتقدير.

لا يُفهم خيار الانزال البحري في هرمز من جدواه العملياتية وحدها، لأن ترجيحه يظل خاضعاً لجُملة من المحددات السياسية-الاستراتيجية التي تتجاوز مسألة التنفيذ المباشر. وفي مقدمة هذه المحددات طبيعة الإطار التحالفي المحتمل، وكذلك التوجيهات العليا التي ترسم الغاية، وتضبط حدود التصعيد وتُنظِّم العلاقة بين النجاح العسكري والنتيجة الاستراتيجية المقصودة.

• الاطار التحالفي لإعادة فتح المضيق.

إذا انتقلت أزمة هرمز إلى مستوى يفرض إعادة فتح الممر وتأمينه بالقوة، فإن ذلك لا يُفهم بوصفه تحرك أمريكي منفرد، بل كجُهد تحالفي وائتلافي أوسع تتداخل فيه اعتبارات الشرعية، وتوزيع الأعباء، واستدامة الحضور، وتأمين العبور. فإعادة فتح المضيق ليست مجرد مسألة عسكرية تتعلق بتحييد مصدر تهديد، بل عملية لإعادة تثبيت الثقة بالممر الملاحي وبقدرة القوى الكبرى وشركائها على منع تحوله إلى أداة ضغط استراتيجي تمس التجارة والطاقة والاستقرار الإقليمي.

ومن هذا المنظور، لا يقتصر دور الحلفاء على الاسناد السياسي، بل يمتد إلى الوعي بالمجال البحري في الممر، والمرافقة، وحماية الممرات. وقد تعزز هذا البُعد خلال الأيام الأخيرة مع استمرار المشاورات الدولية حول كيفية تأمين المرور في المضيق، إذ أصدرت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا واليابان، في ١٩ مارس ٢٠٢٦، بياناً مشتركاً أعربت فيه عن استعدادها لدعم الجهود الرامية إلى ضمان المرور الآمن عبر مضيق هرمز. كما نُقل عن الأمين العام للناتو مارك روته في ١٨ مارس ٢٠٢٦ أن الحلفاء يتشاورون حول أفضل السُبل لإعادة فتح المضيق، ويعملون جماعياً لإيجاد مخرج. ومع ذلك، فإن هذا التطور لا يعني حتى الآن وجود قرار رسمي من الناتو بتبنّي مهمة تنفيذية، ولا يدل على اكتمال التوافق بين جميع الأعضاء بشأن المشاركة العسكرية المباشرة.

وعليه، فإن أي تقدير لخيار الانزال البحري في هرمز يجب أن يضعه ضمن سياق أشمل من الفعل العسكري المباشر، كما أن اتساع الاطار التحالفي يرفع أهمية وضوح الغاية

النهائية، وقابلية تبرير العملية، وضبط حدودها. إن تقدير هذا الخيار لا يُقاس بما تستطيع القوة الامريكية تنفيذه، بل أيضا بما يستطيع الجهد التحالفي تحمله سياسياً وعسكرياً في مرحلة التنفيذ.

• التوجيهات المبدئية من القيادة العليا وأثرها في التصور العملياتي.

في هذا النوع من العمليات، لا يبدأ التخطيط من الوسائط، بل من التوجيهات المبدئية الصادرة عن القيادة العليا (Initial Directives)، لأنها تحدد الغاية السياسية، والحالة النهائية المطلوبة، وتضبط سقف التصعيد ، وتعين حدود استخدام القوة، والموارد المتاحة، ودرجة مساهمة الحلفاء. ومن دون هذا الوضوح، قد تتحول عملية محدودة الغاية إلى مسار يتسع تدريجيا تحت ضغط مقتضيات التنفيذ.

وفي حالة هرمز، تتضاعف أهمية التوجيهات المبدئية لأن أي انزال محتمل لن يجري في مسرح عسكري معزول، بل في بيئة يستطيع فيها احتكاك محدود أن يُخلّف آثاراً سياسية وإقليمية سريعة. ولهذا، لا تقتصر وظيفة القيادة العليا على الإذن بالتخطيط، بل تمتد إلى ضبط الغاية منذ البداية. وكلما غاب هذا الضبط، ارتفعت احتمالات أن يتحول نجاح ميداني محدود إلى التزام واسع لم يكن مقصوداً أصلا.

٣.الأنماط البرمائية الأرجح في الحسابات الاستراتيجية.

العمليات البرمائية لا تتخذ صيغة واحدة، بل تندرج ضمن أنماط رئيسية تشمل:

- الاستعراض البرمائي (Demonstration).
- الغارة البرمائية (Raid).
- الهجوم البرمائي (Assault).
- الانسحاب البرمائي (Withdrawal).

غير أن هذه الأنماط في الحسابات لا تتساوى في الاحتمال أو الملائمة، لأن اختيار النمط يخضع للغاية السياسية-العسكرية، وطبيعة الهدف، وسقف المخاطرة، وحدود القبول السياسي والعملياتي.

وفي المرحلة الحالية، لا يبدو الانزال البحري هو الخيار الأنسب (حتى اعداد هذا التقرير)، لكنه لا يخرج مع ذلك من الحسابات الاستراتيجية الامريكية بوصفه أداة استثنائية تظل مطروحة إذا تعذر خفض التهديد بالقوة الجوية والبحرية وحدها، وإجراءات حماية الملاحة وفتح الممرات. غير أن قيمته الراهنة لا تكمن في ترجيح هجوم برمائي واسع أو فرض وجود بري مباشر، بل في بقائه خياراً احتياطياً يمكن توظيفه ضمن معادلة أوسع للضغط والتهيئة والسيطرة على المبادرة.

ومن ثم، فإن حضور خيار الانزال البحري في هذه الحسابات لا يعني أن اللجوء إليه أصبح مرجّحاً، بل يعني أن التقدير الاستراتيجي يميز بين ترجيح هذا الخيار أصلا، وبين ترجيح النمط الأنسب إذا أُتّخذ قرار استخدامه، بوصفه الصيغة الأكثر اتساقاً مع متطلبات هذه المرحلة.
وعليه، فإن النمط الأرجح يتمثل في الإستعراض البرمائي (Demonstration) بوصفه النمط الأكثر اتساقا مع متطلبات هذه المرحلة، لأنه يخدم مجهود رئيسي آخر من دون الانزلاق تلقائياً إلى كلفة الحسم البري المباشر.

أما الغارة البرمائية فتبقى النمط التالي في الاحتمال، إذا انتقلت الغاية من الضغط والتهيئة والخداع إلى تحييد عقدة تهديد محددة أو تدمير هدف مباشر. وعليه، فإن موقع العملية البرمائية في الحسابات الحالية لا يتمثل في هجوم واسع، بل في استعراض برمائي بالدرجة الأولى قد يصاحبه ادخال جوي أو عمودي محدود عند الحاجة، وغارة محدودة بالدرجة الثانية إذا اقتضت الضرورة.

٤. القيود والاعتبارات العملياتية المؤثرة في الجدوى.

إن صلاحية خيار الانزال البحري في هرمز يتأثر بعدد من الاعتبارات العملياتية التي تتحكم في جدواه وحدود توظيفه، لما لها من أثر مباشر في ترجيح الخيار أو تقييده. ومن ذلك :

• الجغرافيا الحاكمة لمعادلة التهديد.

يمتد الساحل الايراني من جاسك ومكران على خليج عمان شرق مضيق هرمز حتى المدخل المباشر للمضيق، ضمن بيئة غير متجانسة في قيمتها العسكرية. ففي القطاع الواقع شرق المضيق يكون المجال أكثر انفتاحاً نسبياً ويمنح عمق وحركة أوسع، لكنه أبعد عن نقطة الاختناق الرئيسية. أما

كلما اتجهنا غرباً نحو المدخل المباشر للمضيق، فإن القيمة العملياتية ترتفع بحكم اتصاله المباشر بخطوط العبور، لكنه يصبح في الوقت نفسه أكثر حساسية ومخاطرة بسبب قربه من الممر الملاحي وتشابكه مع الجُزُر والعُقد المتقدمة.

أما الجُزُر المشرفة على المضيق، فتكمن أهميتها في أنها ليست مجرد مواقع معزولة، بل نقاط متقدمة للمراقبة والانذار وتهديد العبور وربط الساحل بالممر الملاحي. وفي هذا المستوى من التقدير، فإن الجُزُر تظهر كعُقد جغرافية يمكن أن تكتسب قيمة عسكرية واقتصادية أعلى إذا انتقلت الأزمة إلى مستوى أعلى من التصعيد. ولهذا، فإن السؤال الاستراتيجي لا يتمثل في أي موضع مناسب للإنزال، ولكن في أي جزء من هذه البُنية يؤثر فعلا في قدرة الخصم على تعطيل الملاحة أو استمرار تهديدها.
وفي هذا السياق، ظهرت في بعض التداولات والتقارير الامريكية أسماء جُزُر مثل لارك، قشم، وكيش، بوصفها جزر قد تمنح قيمة خاصة ضمن أي تفكير يتعلق بفتح المضيق أو تقييد جغرافي محدود على ايران. غير أن إدراج هذه الجزر في التحليل يجب أن يبقى منضبطاً بحدود ما تسمح به المعطيات المتاحة، فهي مؤشرات على اتجاهات تفكير تتصل بالعمليات البرمائية أو بالتعامل مع عُقد جغرافية تمنح افضلية في الردع وحرية الحركة والتأثير في معادلة العبور.

وعليه، فإن الجغرافيا هنا لا تُقرأ بوصفها سلسلة مواقع منفصلة، بل بوصفها بُنية مترابطة: ساحل يوفر العمق والربط، ومضيق يرفع الحساسية والتأثير المباشر، وجُزُر تضيف طبقة أمامية من المراقبة والتهديد. وهذا هو المعنى الأهم في التقدير الاستراتيجي، ليس أين يكمن الوصول فقط، بل في أي جزء من هذه البُنية يؤثر فعلاً في قدرة الخصم على إبقاء الملاحة تحت التهديد.

• التهيئة الجوية والبحرية والرقمية وأثرها في جدوى الإنزال البحري.

إي انزال بحري محتمل لا يبدأ من لحظة العبور، بل من التهيئة السابقة قبلها، وذلك من خلال الجُهد الجوي والبحري الذي يهدف إلى اضعاف قدرة الخصم على الاستشعار والرد، وفتح مسارات اقتراب تسمح للقوة بالوصول والعمل ضمن كُلفة يمكن احتواؤها. لذلك، فإن التهيئة لا تُعد عُنصراً مساعداً فحسب، بل شرطاً مؤثراً في جدوى الانزال البحري من الأساس.

وفي هذا السياق، لا تقتصر التهيئة على الاسناد الجوي والبحري، بل تمتد ايضاً إلى التمكين الرقمي. فقيمته تكمن في أنه يقلص الضبابية، ويُسرِّع عملية اتخاذ القرار، ويرفع كفاءة الربط بين الاستطلاع والاستهداف والاسناد. ومشاريع مثل (Project Maven) أنشئت أصلا لتحويل الكميات الضخمة من بيانات الاستطلاع والمراقبة إلى معلومات استخبارية قابلة للاستخدام بسرعة، في حين يوصف (TITAN) رسميا بأنه منصة استخبارات واستهداف مدعومة بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتقليص الزمن بين المستشعر والرامي.

كما تُعزز المؤشرات الأمريكية الأخيرة هذا المنطق، إذ حذرت القيادة المركزية الأمريكية في ١١ مارس ٢٠٢٦ من أن إيران تستخدم موانئ مدنية على طول مضيق هرمز في عمليات عسكرية تهدد حركة الملاحة الدولية، وأعلنت لاحقاً القوات الأمريكية أنها استهدفت مواقع صاروخية إيرانية محصنة قرب المضيق قالت إنها كانت تُشكل خطر على الملاحة الدولية. ودلالة ذلك أن خفض التهديد لم يعد يُفهم فقط بوصفه حماية للعبور في البحر، بل أيضاً بوصفه إضعاف لبعض العُقد الساحلية والبحرية التي تُستخدم في تعطيل الملاحة أو دعم تهديدها.

ويبقى ملف الألغام والموانع البحرية وفي الشاطئ عاملاً حاسماً في تقدير جدوى الانزال البحري، لأن الخطر هنا لا يتعلق فقط بصعوبة التنفيذ، بل بإمكانية الوصول إلى الشاطئ أصلاً تحت تهديد مستمر. ففتح الممرات في البحر، وعلى الشاطئ هو شرط سابق لأي تحرك. وفي بيئة ضيقة مثل هرمز، تزداد قيمة الألغام والموانع لأنها تُعطل الحركة، وتُبطئ العبور، وتكشف محور الجهد الرئيسي مبكراً. لذلك، كلما احتاج الانزال إلى تهيئة جوية وبحرية ورقمية واسعة، ارتفعت كُلفته وتراجعت جدواه مقارنة بالوسائط الأخرى الأقل كلفة والأكثر قابلية للضبط.

٥. مؤشرات المتابعة والإنذار في المرحلة القادمة.

في المرحلة القادمة، يتركز التقدير على متابعة مؤشرات قد تكشف ما إذا كان الانزال البحري يقترب من مرحلة التحضير الفعلي أو يبقى في مرتبة الاحتمال الاحتياطي.

وفي مقدمة ما ينبغي مراقبته هو: تصاعد جهود مكافحة الألغام والموانع البحرية، وزيادة الضغط على العقد الساحلية، وظهور تهيئة جوية وبحرية ورقمية أكثر تكاملاً في محيط منطقة الانزال المحتملة والاقتراب المؤدي إليه، وتقدم التنسيق التحالفي من مستوى التشاور إلى مستوى توزيع الأدوار، إضافة إلى أي تقارب بين إجراءات التهيئة وبين ترتيبات فتح الممرات وتأمين العبور.

وتنبع أهمية هذه المؤشرات من أن القراءة المنضبطة لا تقوم على منصة واحدة أو تحرك منفرد، بل على نمط متكامل من الإشارات المتزامنة. فإذا بدأت هذه العناصر في التراكم والاتصال ضمن مسار واحد، ارتفعت قيمة فرضية ان الانزال البحري دخل نطاق الدراسة الجدية. أما إذا ظل النشاط موزعاً بين الردع، والجهد الجوي والبحري، فإن ذلك يرجح بقاء الانزال البحري في مرتبة الاحتمال الاحتياطي.

٦. الأثر السياسي والاستراتيجي والأمني المحتمل لنجاح الانزال.

إذا نجح إنزال محدود في تحييد عقدة ساحلية أو على الجزر تؤثر مباشرة في حرية الملاحة، فإن أثره الأول سيكون خفض التهديد المباشر على العبور، واستعادة قدر من الثقة في حركة التجارة البحرية، والتأمين، وأسواق الطاقة. كما سيبعث برسالة ردعية واضحة مفادها أن تعطيل الممرات الحيوية لا يمكن فرضه من دون كلفة، وأن القوى المعنية بحماية الملاحة قادرة، عند الضرورة، على الانتقال من الاحتواء إلى استهداف بعض مصادر التهديد مباشرة. وعلى المستوى الاستراتيجي، قد يحقق هذا النجاح ثلاثة آثار رئيسية: استعادة جانب من المبادرة بعد أن فرض الخصم إيقاع التعطيل، ورفع كلفة تكرار هذا السلوك مستقبلاً، وتعزيز موقف الحلفاء والشركاء عبر إظهار أن أمن الممرات الحيوية قابل للحماية بالفعل لا بالتصريح فقط. أما إقليمياً، فقد يخفف هذا النجاح الضغط الفوري على تجارة الطاقة، ويحد من القلق المرتبط بأمن الملاحة واستمرار التدفقات. لكن هذا الأثر لا ينبغي المبالغة فيه. فالنجاح في موضع واحد لا يعني انهيار شبكة التهديد كلها، ولا يمنع الخصم من إعادة تشكيل وسائل التعطيل بوسائط أقل كلفة وأكثر انتشاراً. لذلك، لا تُقاس قيمة النجاح بالسيطرة الموضعية وحدها، بل بقدرته على التحول إلى أثر مستدام في أمن الملاحة والردع، من دون الانزلاق إلى التزام أوسع يستنزف مكاسبه.

٧. الخلاصة التقديرية.

لا يبدو الإنزال البحري في هرمز، في المرحلة الحالية، الخيار الأرجح، لكنه يبقى ضمن نطاق الحسابات إذا تعذر خفض التهديد بوسائل البحر والجو، وإجراءات حماية الملاحة، وتأمين العبور. وتنبع أهميته، إذا طُرح، من كونه وسيلة محدودة ومشروطة يمكن أن تُستخدم لتحييد عقدة تهديد، أو دعم جهد رئيسي آخر، أو تهيئة الظروف لاستعادة حرية الملاحة، لا من كونه مدخلاً إلى وجود بري واسع أو ممتد. وفي هذا الإطار، يتجه التقدير إلى نمط أكثر تقييداً وانضباطاً، وهو الاستعراض البرمائي بوصفه النمط الأقرب إلى منطق هذه المرحلة، مع بقاء الغارة البرمائية المحدودة احتمالاً وارداً إذا انتقلت الغاية من الضغط والتهيئة إلى تحييد هدف محدد أو تدمير عقدة مباشرة التأثير. وتظل جدوى هذا المسار مرتبطة بمدى نجاح التهيئة السابقة، ووضوح التوجيهات المبدئية، وقدرة القيادة والسيطرة على إدارة التعقيد، وإمكان إضعاف البنية الساحلية والجُزُر التي تسند التعطيل.

وعليه، فإن تقدير هذا المسار لا يتوقف على إمكان الوصول أو العبور وحده، بل على ما إذا كان الإنجاز الموضعي يمكن أن يتحول إلى أثر مستدام في أمن الملاحة والردع، من دون أن يفضي إلى التزام أوسع أو تصعيد يتجاوز الغاية الأصلية. لذلك، فإن الأدق في هذه المرحلة هو النظر إلى الإنزال البحري بوصفه احتمالاً احتياطياً محدود الوظيفة، قد يُستخدم في ظروف بعينها، لا بوصفه اتجاهاً مرجحاً لحسم الأزمة عبر عمل برمائي واسع.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net